واشنطن تحشد التأييد لفرض عقوبات عليها.. وباريس تطالبها بتعليق النشاطات

ايران توافق على تجميد التخصيب سنتين وترفض تعليق الابحاث

■ فيينا ـ طهران ـ واشنطن ـ باريس ـ اف ب ـ رويترز: افاد دبلوماسي مطلع على سير المفاوضات الجارية في الوكالة الدولية للطاقة الذرية امس الثلاثاء لوكالة فرانس برس ان ايران لن تقبل بوقف انشطتها المتعلقة بالابحاث النووية، لكنها مستعدة لتعليق تخصيب اليورانيوم على نطاق واسع لمدة عامين كحد اقصى.

وقال الدبلوماسي في فيينا «كل تجميد لاكثر من عامين لانشطة التخصيب على نطاق واسع وكل طلب لتعليق الابحاث سيجعل الاتفاق صعبا»، مشيرا الى ان خطة التسوية الروسية التي يتم التفاوض عليها تنص على هذين العنصرين.

وقال الدبلوماسي ان «طهران تريد نصب 18 سلسلة من اجهزة الطرد المركزي لابحاثها وتؤكد في الوقت نفسه استعداده للموافقة على ان تعزز الوكالة الدولية للطاقة الذرية اجراءات المراقبة ونظام الاشراف على برنامجها الخاص بالابحاث».

وتتألف كل سلسلة من 164 جهاز طرد مركزي لتخصيب اليورانيوم ما يوازي مجموعه 2952 جهازا.

من جهة اخرى قال الدبلوماسي ان «ايران تنفي ان تكون ابرمت اي اتفاق مع الروس بشأن تعليق نشاطات البحث».

وتابع ان «الحل لحفظ ماء وجه الاوروبيين يكمن في ان توافق ايران على عدم البدء بانشطتها الصناعية قبل سنتين».

في المقابل، ومن اجل «حفظ ماء وجه ايران، يجب القبول بان تتابع طهران انشطة الابحاث التي تقوم بها في هذه المرحلة باشراف تام للوكالة الدولية للطاقة الذرية».

ويطالب الامريكيون والاوروبيون (المان وفرنسيون وبريطانيون) من جهتهم بتعليق تام لكل الانشطة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم في ايران التي يشتبهون بأنها تسعى الى امتلاك القنبلة الذرية.

كما يطالبون بتجميد لمدة خمسة اعوام على الاقل لانشطة ايران الواسعة النطاق في هذا المجال من اجل ضمان اهدافها السلمية وعدم استخدامها لتصنيع سلاح ذري.

واستأنفت ايران انشطة الابحاث في العاشر من كانون الثاني (يناير) وهي ترفض تعليقها رغم قرار بذلك صادر عن مجلس الحكام في الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

واعلنت الولايات المتحدة الاثنين رفضها قيام ايران بأي عملية تخصيب ولو على نطاق ضيق، في حين توافق روسيا على الفكرة.

ورفض البيت الابيض امس الثلاثاء فكرة قيام ايران بأنشطة تخصيب يورانيوم ايا كان النطاق على ارضها معلنة قبيل محادثات مهمة مع وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف انها تتوقع من مجلس الامن الدولي اتخاذ اجراءات بحق الجمهورية الاسلامية.

واعلن المتحدث باسم البيت الابيض سكوت مكليلان للصحافيين «على النظام (الايراني) تعليق جميع انشطة التخصيب. لقد كنا واضحين جدا حول هذه النقطة كما كانت الاسرة الدولية واضحة في هذا الخصوص».

واضاف «لا يمكننا السماح (لايران) بالقيام بانشطة تخصيب تحت اي ذريعة او بأي نطاق، من شأنها ان تتيح لهذا النظام اكتساب التكنولوجيا الضرورية لامتلاك السلاح النووي».

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الامريكية توم كايسي «لا يمكن السماح للنظام الايراني بمواصلة التخصيب على اي مستوى، لان التخصيب على اي مستوى يسمح له بالتحكم بالتقنية وبالسيطرة على كل دورة التخصيب. وسيكون في الامكان في وقت لاحق تطبيق هذه التقنية بسهولة على برنامج سري لصنع سلاح نووي».

ومن المتوقع ان يعرض وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الثلاثاء الخطة الروسية الهادفة الى حل الازمة على نظيرته الامريكية كوندوليزا رايس والرئيس الامريكي جورج بوش في واشنطن.

وقال مسؤول أمريكي كبير ان الولايات المتحدة تريد من دول أوروبا وغيرها من الدول تأييد فرض عقوبات مالية وحظر سفر على ايران اذا رفضت وقف عمليات تخصيب اليورانيوم.

وقال نيكولاس بيرنز وكيل وزارة الخارجية في حديث تلفزيوني مساء الاثنين ان العالم يجب ان يكون اكثر حسما في الوقت الذي تتجه فيه الدبلوماسية مع ايران الى مرحلة جديدة في مجلس الامن الدولي.

وقال بيرنز في برنامج على محطة التلفزيون العامة «لذلك فانه من اجل ان نلفت انتباه الايرانيين ونقنعهم ان عليهم التراجع يجب ان نشكل تحالفا من الدول ـ وانا لا أعرف ما اذا كانت روسيا والصين ستشاركان في ذلك ـ يطبق عقوبات تستهدف» قدرة الزعماء الايرانيين على السفر واستخدام النظام المالي الدولي.

واعرب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي لدى افتتاح اجتماع مجلس الحكام الاثنين، عن امله بالتوصل الى اتفاق هذا الاسبوع بشأن البرنامج النووي الايراني لا سيما ما يتعلق بـ «نقطة الخلاف حول اجهزة الطرد المركزي للابحاث والتطوير».

ومن جهتها طالبت فرنسا امس الثلاثاء ايران بتعليق نشاطات البحث النووي وهو مطلب اصطدم برفض جديد من طهران.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية جان باتيست ماتاي «نطلب العودة الى التعليق التام للنشاطات المرتبطة بالتخصيب وباعادة المعالجة بما في ذلك البحث والتطوير».

واوضح ماتاي ان لندن وبرلين تشاطران فرنسا هذا الموقف، وهي الدول الثلاث المشاركة في الترويكا الاوروبية التي تسعى للتوصل الى اتفاق مع ايران يهدف الى ضمان الطابع المدني الصرف لبرنامجها النووي وعدم سعيها لانتاج السلاح الذري.

وافاد دبلوماسي قريب من المفاوضات الجارية في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا ان ايران لن تقبل بوقف انشطتها المتعلقة بالابحاث النووية، لكنها مستعدة لتعليق تخصيب اليورانيوم على نطاق واسع لمدة عامين كحد اقصى. ووصف ماتاي هذا العرض بأنه «ليس جديدا تماما».

وطلب رئيس مجلس الخبراء الايراني امس الثلاثاء من سلطات بلاده ايجاد حل «سياسي» للازمة المتعلقة بالملف النووي الذي تبحثه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا.

وقال آية الله علي مسكيني في افتتاح دورة هذه الهيئة التي يختارها خصوصا المرشد الاعلى للجمهورية الاسلامية «نطلب من حكومة (الرئيس محمود) احمدي نجاد ومجلس الشورى ايجاد حل سياسي وعقلاني يرتكز على اساس القانون الدولي».

واتهم آية الله مسكيني امام الصحافيين «الاوروبيين الذين تبعوا (الشيطان الاكبر) (الولايات المتحدة) بعدم معاملة ايران بانصاف (...) عبر الطلب معا وقف برنامجنا النووي السلمي».

وقال ان «مجلس الخبراء يعتبر ان الرضوخ لهذه المطالب القاسية هو القسوة بحد ذاتها».

وساند المفاوض الايراني السابق في الملف النووي حسن روحاني امام صحافيين قرار طهران عدم الرضوخ في مسألة تخصيب اليورانيوم على نطاق محدود الذي بدأ في شباط (فبراير).

واضاف انه «قرار النظام بمواصلة الابحاث والتطوير في مجال تخصيب اليورانيوم وبالتالي لن نوقفها».

واضاف ان «ايران دفعت ثمنا غاليا مع قرار اطلاع مجلس الامن الدولي على ملفها النووي، وبالتالي من غير المنطقي وقف الابحاث والتطوير».

مجلس الشورى الايراني يفرج عن اكثر من 200 مليون دولار لانجاز محطة بوشهر النووية

■ طهران ـ ا ف ب: اجاز مجلس الشورى الايراني امس الثلاثاء للحكومة الايرانية استخدام اكثر من 200 مليون دولار من العائدات النفطية لانجاز محطة بوشهر النووية (جنوب) التي تقوم روسيا ببنائها.

وقال التلفزيون الايراني ان الحكومة تستطيع استخدام ما يصل الى 1940 مليار ريال (212 مليون دولار) من «صندوق الاستقرار النفطي»، الذي يتضمن عائدات مبيعات النفط الفائضة عن توقعات الموازنة.

وتأمل ايران في انهاء اعمال بناء المحطة المجهزة بمفاعل واحد وتقدر كلفتها بـ 800 مليون دولار نهاية العام الحالي.

وطرأ تأخير على اعمال البناء لكن السلطات الروسية اكدت ان الاسباب فنية وليست سياسية.

وتشتبه الدول الغربية في ان تسعى طهران من خلال برنامجها النووي الى امتلاك السلاح الذري. ولم يكشف التلفزيون لاي غرض تحديدا قد تستخدم الحكومة هذا المبلغ.

القوات الباكستانية تبحث عن رجلي دين مواليين لـ«القاعدة» بعد مواجهات الاحد

الامن يتراجع والتمرد يعزز مواقعه بجنوب افغانستان بعد 4 سنوات على سقوط طالبان

لشكر غاه (افغانستان)

اسلام اباد ـ من ايمانويل دوبارك:

بعد اربع سنوات على سقوط حركة طالبان في افغانستان، يتسم الوضع في الجنوب الافغاني باقسى مظاهر العنف: احراق مدارس واغتيال موظفين ومهاجمة جنود... فيما المتمردون من طالبان والعصابات يزدادون تنظيما ويفرضون سلطتهم في ظل غياب الدولة.

وقال مسؤول غربي مكلف الشؤون الامنية في كابول «هذا الشتاء، احصينا عددا من الحوادث اكبر بثلاث مرات من العدد الذي احصي خلال ثلاثة فصول سابقة مجتمعة».

واضاف ان «التمرد يتعزز من دون شك»، متوقعا ان «تكون سنة 2006 اكثر سخونة من 2005».

ويعترف الامريكيون الذين كانوا حتى الآن متفائلين جدا، اليوم بأن الوضع يتدهور ويهدد الدولة الافغانية الهشة التي تحاول بصعوبة بسط سلطتها بمساعدة المجتمع الدولي.

وقال مدير وكالة الاستخبارات في وزارة الدفاع الامريكية الجنرال مايكل مابلز في نهاية شباط (فبراير) خلال جلسة استماع امام الكونغرس في واشنطن، «لم يشكل المتمردون بتاتا منذ نهاية 2001 مثل هذا التهديد لتوسع سلطة الحكومة الافغانية» الى المناطق.

واضاف «تبقى حركة التمرد التي تقودها طالبان ناشطة وقوية»، مشيرا الى ان عدد الهجمات ازداد بنسبة 20 % وان واعربت بعثة الامم المتحدة في افغانستان الاثنين عن «القلق» من تدهور الوضع الامني في الجنوب حيث اصبحت الهجمات يومية، مشيرة الى وقوع «اثنتي عشرة عملية انتحارية منذ بداية السنة».

بالاضافة الى ذلك، يعبر الحلفاء الدوليون للحكومة الافغانية عن قلقهم من الفاعلية المتصاعدة للمتمردين الذين يختارون اهدافهم بعناية ويوجهون ضربات «على الطريقة العراقية» (تفجيرات، اغتيالات...).

وقال المسؤول الغربي ان «حركة التمرد اصبحت اكثر ذكاء، فهي تتجنب المواجهات المباشرة عبر ممارسة الترهيب او عبر ازالة اي تمثيل للحكومة المركزية على المستوى المحلي».

واغلقت خلال اشهر معدودة حوالي 200 مدرسة، واحرق بعضها، لا سيما في ولايتي زابل وهلمند، بينما هوجم عشرات المسؤولين المحليين وقتل الكثيرون منهم.

ونتيجة ذلك، تبدو مؤسسات الدولة التي تحاول التمركز في هذه المناطق عاجزة عن ذلك. وتتألف هذه المناطق بغالبيتها من الباشتون، الاثنية الاصلية للطالبان، وتسيطر عليها السلطة القبلية.

على الارض، يخشى المسؤولون الافغان نجاح استراتيجية المتمردين القاضية بتكريس انعدام الامن لمنع اي عملية اعادة اعمار ولافقاد الحكومة اي مصداقية بين السكان.

ويقول حاكم ولاية هلمند محمد داود الذي يكاد لا يغادر منزله في لشكر غاه «علينا ان نحسن الوضع اعتبارا من الاشهر المقبلة وان نتجاوب مع طلبات السكان في الموضوع الامني».

ولا يعرف احد عدد المتمردين بالتحديد. وتقول السلطات الافغانية انهم «بضع مئات» يدعمهم تجار مخدرات وشبكات اسلامية في باكستان وبعض الدول العربية.

وقال المسؤول الغربي «هذه الشبكات تجند شبانا افغانا عاطلين عن العمل، تسلحهم وتدفع لهم من اجل مهاجمة الحكومة وحلفائها».

ويقول المسؤول الاداري في منطقة ناد على القريبة من لشكر غاه «بعض المناطق تعج بطالبان. في مناطق اخرى، يوجهون رسائل غير موقعة الى الناس من اجل تهديدهم». ويضيف «انعدام الامن اصبح شاملا ولم يعد الناس يثقون بالحكومة».

واقر اللفتنانت هنري ورسلي، احد المسؤولين في القوة البريطانية (3500 عنصر) الموجودة في هلمند حيث لم تنتشر القوى الامنية بعد، «بوجوب استعادة ثقة السكان وتأمين بعض التنمية».

وهذا هو ايضا الهدف الذي حددته لنفسها القوة الكندية التي وصلت اخيرا الى قندهار (جنوب) وتعرضت خلال اربعة ايام لهجومين تسببا باصابة عشرة اشخاص بجروح.

الى ذلك قام الجيش الباكستاني امس الثلاثاء بعملية عسكرية بحثا عن رجلي دين مقربين من حركة طالبان يقفان وراء بحسب السلطات، المعارك التي وقعت خلال نهاية الاسبوع الماضي في المناطق القبلية الباكستانية الحدودية مع افغانستان.

وتسببت تلك المواجهات بمقتل 140 شخصا.

ووقعت مواجهات ظهيرة ليل الاثنين الثلاثاء في ميران شاه ابرز بلدة في منطقة شمال وزيرستان القبلية حيث بدأت السبت معارك هي الاقوى منذ بداية «الحرب على الارهاب» التي انضمت اليها باكستان قبل اربع سنوات.

وتم توقيف سبعة مشتبه بهم ليلا في ميران شاه (250 كلم جنوب غرب اسلام اباد) حيث بدأت الادارة المحلية مفاوضات مع زعماء القبائل من اجل اعادة الهدوء.

وقال مسؤول كبير في الاجهزة الامنية الباكستانية رفض الكشف عن هويته لوكالة فرانس برس «نبحث عن المسؤولين الرئيسيين عن المعارك وهما الملا عبد الخالق والملا صديق نور لكن ليس لدينا حتى الآن اي مؤشر على مكان وجودهما».

وتقول السلطات الباكستانية ان عبد الخالق وصديق نور حاولا فرض سلطتهما في ميران شاه وهما مقربان من طالبان التي حكمت افغانستان بين 1996 ونهاية 2001.

واطاح بها تحالف عسكري بقيادة الولايات المتحدة وبدعم من باكستان.

وقال مسؤول سياسي باكستاني ان القوات الباكستانية تبادلت اطلاق النار على نحو متقطع مع متمردين اسلاميين قرب الحدود الافغانية امس الثلاثاء غير أنه لم ترد أنباء عن وقوع جرحى أو قتلى اضافيين في الاشتباكات التي أسفرت عن مقتل أكثر من 120 شخصا. وشن متمردون موالون لحركة طالبان هجمات على مواقع حكومية بالمنطقة التي ينعدم بها القانون يوم السبت بينما كان الرئيس الامريكي جورج بوش يلتقي نظيره الباكستاني برويز مشرف في العاصمة اسلام أباد لانعاش جهود الحرب على الارهاب.

وقال ظهير الاسلام المسؤول السياسي البارز ببلدة ميرانشاه ان القوات الحكومية تسيطر على البلدة وهي البلدة الرئيسية في منطقة شمال وزيرستان القبلية حيث اندلع القتال وأن شيوخ القبائل يحاولون المساعدة في استعادة النظام.

وأضاف ظهير الاسلام لرويترز عبر الهاتف «حظر التجول مستمر اليوم حتى يمكن استعادة الاوضاع الطبيعية سريعا. «القوات موجودة في البلدة كما أن مجالس زعماء القبائل والمحادثات مستمرة أيضا».

ثلاثة انفجارات تهز العاصمة الاثيوبية واصابة اربعة أشخاص بجروح خطيرة

أديس أبابا

من تسيجايي تاديسي:

قالت الشرطة ان ثلاثة انفجارات هزت العاصمة الاثيوبية اديس ابابا عند ظهر امس الثلاثاء مما أسفر عن اصابة اربعة أشخاص بجروح خطيرة.

ووقع انفجار في مطعم لاليبيلا في القطاع الجنوبي من المدينة مما ألحق اضرارا جسيمة بالمبنى. وقالت اسنكتش ماكاونين مديرة المطعم ان الانفجار نتج عن قنبلة كانت مزروعة في حوض للزهور خارج المطعم. وأضافت ماكاونين «كنت في مكتبي عندما سمعت الانفجار وجئت الى المطعم ووجدته معبئا بالدخان وحاولنا اقتياد العملاء الى الباب الخلفي».

وتابعت «من حسن الحظ أن احدا من العاملين في المطعم لم يصب بسوء أصيب فقط اربعة من المارة».

ووقع انفجار اخر في سوق في جنوب المدينة أيضا. وقالت الشرطة ان العبوة كانت مخبأة في صندوق قمامة. ولم يصب أحد.

ووقع الانفجار الثالث خارج بوابة فندق ومركز للتدريب السياحي في وسط المدينة. ولم يصب أحد في الانفجار الذي الحق اضرارا بكشك حراسة صغير عند البوابة. وطوقت الشرطة المواقع الثلاثة وانتشر المحققون للتفتيش بين الانقاض. وشهدت اثيوبيا سلسلة من الاحتجاجات العنيفة قتل فيها أكثر من 80 شخصا منذ الانتخابات التي اجريت في أيار (مايو) الماضي والتي تقول المعارضة انها زورت.

وكان زعماء التحالف من أجل الوحدة والديمقراطية المعارض بين 131 شخصا اتهموا بالخيانة والتخطيط لعمليات قتل جماعي في هذه الاحتجاجات.

وفي كانون الثاني (يناير) لحقت اضرار بالعديد من المباني والفنادق في أديس أبابا بسبب انفجار عبوات ناسفة زرعها مجهولون.

وفي الشهر الماضي أصدرت قوة مكافحة الارهاب التابعة للشرطة الاتحادية بيانا يفيد باحباط مؤامرة لسلسلة عمليات ارهابية مسلحة في العاصمة من تدبير جماعة على صلة بالتحالف من أجل الوحدة والديمقراطية. وقال البيان ان السلطات صادرت ديناميت وقنابل واسلحة صغيرة. (رويترز)

الهند تستكمل فصل النشاط النووي المدني عن العسكري في 2014

ستة قتلى و62 جريحا في انفجارات فاراناسي في الهند

■ لاكناو (الهند) ـ واشنطن ـ اف ب ـ رويترز: افادت مصادر رسمية ان ستة اشخاص على الاقل قتلوا واصيب 62 آخرون بجروح في حصيلة جديدة لانفجارين استهدفا امس الثلاثاء مدينة فاراناسي التي تعتبر مركزا دينيا مقدسا للهندوس ووجهة سياحية مهمة في شمال الهند.

وقال مسؤول في المدينة كامليش باتاك لوكالة فرانس برس «ارتفع عدد القتلى في معبد هانومان الى ستة وعدد الجرحى الى 22»، مشيرا الى ان 15 جريحا في حالة حرجة.

واضاف «جرح اربعون شخصا آخرين في الانفجار في محطة القطارات، و22 منهم في حال خطيرة»، مشيرا الى ان الانفجار في المحطة ناتج ايضا عن قنبلة. واوضح ان الانفجار وقع في غرفة قرب المكتب الرئيسي للمحطة.

وكان متحدث باسم الشرطة الهندية اعلن في وقت سابق ان اربعة اشخاص على الاقل قتلوا واصيب 12 آخرون بجروح حين انفجرت قنبلة قوية في معبد هانومان الهندوسي في شمال مدينة فاراناسي الذي يعج بالمصلين خصوصا يوم الثلاثاء.

وكان مفتش الشرطة محمد هاشمي قال عن انفجار المحطة انه «وقع في القطار (شيفغانغا اكسبرس)» المتوقف في المحطة.

كما عثرت الشرطة قرب موقع لاحراق الجثث بحسب الطقس الهندوسي على ضفاف نهر الغانج في المنطقة نفسها على قنبلتين اخريين لم تنفجرا.

ولم تعلن اي جهة مسؤوليتها عن التفجيرين حتى الآن.

وعلى صعيد اخر قال رئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ امس الثلاثاء ان الهند ستفتح 14 من بين 22 مفاعلا نوويا أمام التفتيش الدولي بحلول عام 2014 في اطار اتفاق تعاون نووي مدني مهم مع الولايات المتحدة.

وبمقتضى الاتفاق وافقت الهند التي بدأت التجارب النووية في عام 1974 على فصل برنامجها النووي المدني عن العسكري مما يسمح بمراقبة دولية على اغلب محطاتها لتوليد الكهرباء بالطاقة النووية لضمان حظر الانتشار النووي. لكن مازال يتعين ان يوافق الكونغرس الامريكي ومجموعة الموردين النوويين وهو ناد غير رسمي للدول التي تسيطر على التجارة الذرية في العالم على الاتفاق قبل أن يتسنى لنيودلهي الحصول على مفاعلات ووقود نووي من الخارج. وقال سينغ للبرلمان «نحن نعد قائمة تضم 14 مفاعلا سيفتح للتفتيش (الدولي) بين عامي 2006 و2014.. اختيار مفاعلات بعينها.. سيكون قرارا هنديا».

وجاءت تصريحات سينغ أمام البرلمان بعد أقل من أسبوع من توصله والرئيس الامريكي جورج بوش اثناء زيارته للهند الى الاتفاق المثير للجدل الذي يهدف الى مساعدة الهند على زيادة قدرتها على توليد الكهرباء باستخدام الطاقة النووية لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة. وقال سينغ ان نيودلهي وافقت كذلك على التفتيش الدولي على جميع منشآتها النووية المدنية التي تشيد في المستقبل. لكنه أكد على أن الاتفاق لم يشمل البرنامج التجريبي لمفاعلات التخصيب السريع ولن يقيد برنامجها الخاص بالسلاح النووي. وقال سينغ مشيرا الى تصريحاته السابقة أمام البرلمان بشأن الاتفاق «لقد اعطيت وعدا .. بالا تؤثر خطة الفصل بالسلب على الامن القومي للبلاد».

وأضاف «انا في وضع يؤهلني لطمأنة الاعضاء بأن هذا هو الوضع».

وقال سينغ ان الهند تريد حماية برنامجها لمفاعلات التخصيب السريع من التفتيش الدولي اذ ان العلماء يستخدمونه للبحث في مجالات جديدة تتعلق بالتكنولوجيا النووية. وتستخدم مفاعلات التخصيب السريع الوقود المستنفد من مفاعلات المياه الثقيلة لانتاج كميات أكبر من البلوتونيوم الذي يمكن أن يستخدم سواء لتوليد الكهرباء أو صنع القنابل.

وقال منتقدون أمريكيون للاتفاق ان الابقاء على مفاعلات التخصيب السريع بعيدة عن أعين المفتشين الدوليين سيمكن الهند من صنع المزيد من القنابل. واتهموا بوش كذلك بأنه أضاع أهداف منع انتشار السلاح النووي التي يجري السعي لتحقيقها منذ ثلاثة عقود لصالح هذا الاتفاق الذي تعتبره الهند مهما لاقامة علاقة جديدة مع واشنطن. ورفضت الحكومتان الاتهامات وقالتا ان الهند لديها سجل جيد جدا فيما يتعلق بمنع الانتشار.

وقال سينغ ان الهند ستفاوض على خطة ضمانات فريدة من نوعها لمفاعلاتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وسيبدأ تنفيذها تدريجيا لكن بشرط استمرار امدادات الوقود النووي دون تعطيل. وأضاف أن نيودلهي ستغلق كذلك بحلول عام 2010 مفاعلا بحثيا بنته كندا يحمل اسم (سي.اي.ار.يو.اس) كان مخصصا للاستخدامات المدنية لكن تم تحويله لانتاج البلوتونيوم الذي يستخدم في صناعة السلاح في سبعينات القرن الماضي مما أثار موجة غضب في الغرب.

وقال هارش في. بانت الذي يدرس العلوم الدفاعية في كلية كينغز كوليدغ بلندن «فيما يتعلق بالكونغرس الامريكي هناك قاعدة عريضة من التأييد للتحالف الاستراتيجي الهندي الامريكي ورغم صدور بعض التعليقات المنتقدة يبدو لي ان هذا الامر سيحظى بالموافقة».

وأضاف أن الادارة الامريكية «يتعين أن تجيب على بعض الاسلة المعينة بشأن برنامج التخصيب السريع والى أين يتجه البرنامج النووي الهندي».

الادعاء يطالب باعدام موسوي رغم انه كان مسجونا وقت وقوع هجمات 11 ايلول

■ الاسكندرية (فرجينيا) ـ رويترز: دفع ممثلو الادعاء الاتحادي يوم الاثنين بأنه رغم ان زكريا موسوي المتهم بالتآمر في هجمات 11 ايلول (سبتمبر) كان مسجونا وقت وقوع الهجمات الا انه يتعين اعدامه حيث ادى كذبه الى وفاة نحو ثلاثة الاف شخص. لكن احد محامي الدفاع الذين عينتهم المحكمة قال ان اعدام موسوي من شأنه ان يجعل منه شهيدا لان كثيرين من اعضاء القاعدة لا «يعيشون الا كي يموتون».

وأقر موسوي وهو فرنسي من أصل مغربي في نيسان (ابريل) بأنه مذنب في ست تهم بالتآمر في هجمات 11 ايلول (سبتمبر) بينها ثلاث تهم يعاقب عليها القانون بالاعدام. وتشمل التهم التآمر لارتكاب أعمال ارهابية. وقال محامي الدفاع ادوارد مكماهون في بداية جلسة محاكمة الغرض منها تحديد العقوبة «رجاء .. لا تجعلوا منه بطلا.. انه لا يستحق».

واعتقل موسوي (37 عاما) في اب (اغسطس) عام 2001 بعد ان اثار الريبة في مدرسة لتعليم الطيران. وقال الادعاء انه كان من الممكن منع حدوث خطف الطائرات لو لم يكذب موسوي على المحققين وأبلغهم بما يعرف. وقال روبرت سبنسر كبير ممثلي الادعاء «رغم انه كان في السجن في 11 ايلول (سبتمبر) 2001.. فقد قام موسوي بدوره.. كجندي مخلص للقاعدة. وفرت اكاذيبه تأمين العملية وسمحت لاخوانه بالمضي قدما والقتل».

واضاف «لو كان موسوي قال الحقيقة في 11 ايلول (سبتمبر) 2001.. لاختلف كل شيء».

وفي وقت سابق اختارت قاضية المحكمة الجزئية الامريكية ليوني برينكما 12 محلفا وخمسة بدلاء لتشكيل هيئة المحلفين في المحاكمة الوحيدة التي تجري في الولايات المتحدة فيما يتعلق بالهجمات. ويجب ان يقرر المحلفون أولا ما اذا كانت أفعال موسوي نجم عنها بشكل مباشر مقتل شخص واحد على الاقل في يوم 11 ايلول (سبتمبر) 2001.

واذا قررت هيئة المحلفين ذلك ستعقد مرحلة اخرى من المحاكمة لاتخاذ قرار بشأن ما اذا كان موسوي سيصدر بحقه حكم بالاعدام. واذا انتهت هيئة المحلفين الى العكس فسيصدر ضده حكم بالسجن مدى الحياة. وقال مكماهون ان ادلة الحكومة «محض تكهنات. سيوضح الدليل في هذه القضية تماما ان موسوي ليس متورطا مطلقا في مؤامرة 11ـ9. لا يجب ان تنظروا كمحلفين الى هذه المحاكمة باعتبارها جزءا من الحرب على الارهاب». واضاف «يجب ان نوفر لهذا الرجل محاكمة عادلة بغض النظر من هو».

وتشمل الاتهامات الموجهة الى موسوي التآمر لارتكاب اعمال ارهابية وارتكاب اعمال قرصنة طيران وتدمير طائرات واستخدام اسلحة دمار شامل وقتل موظفين امريكيين وتدمير ممتلكات. ورغم ان موسوي يقول انه لم يكن مخططا ان يكون جزءا من هجمات 11 ايلول (سبتمبر) الا انه قال ان اسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة اختاره للارتطام بطائرة في البيت الابيض في اطار مؤامرة اوسع نطاقا.

حققت تقدما ملموسا نحو احتلال مراكز فاعلة في المجتمع من خلال وصولها لمناصب مهمة

المرأة الخليجية تنال حقوقها تدريجيا باستثناء السعودية

دبي ـ من علي خليل:

تحتفل المرأة الخليجية بيوم المرأة العالمي هذا العام وقد حققت تقدما ملموسا نحو احتلال مراكز فاعلة في المجتمع من خلال وصولها لمناصب مهمة، فيما تبقى المرأة السعودية محرومة من كثير من حقوقها مثل قيادة السيارة.

ففي تحول تاريخي، منحت دولة الكويت المرأة كامل حقوقها السياسية التي تشمل حق الاقتراع والترشح في ايار (مايو) الماضي، بعد اربعة عقود من التهميش في المجال السياسي.

وجاء تعيين الناشطة في حقوق المرأة معصومة مبارك كأول وزيرة، ودخولها التلقائي الى البرلمان ليتوج نجاحات المرأة الكويتية.

وقالت الناشطة النسائية رلى داشتي «هذا انجاز تاريخي بعد نضال دام 35 سنة.. انه بداية المشوار لانخراط المرأة في العمل السياسي».

واضافت داشتي التي ترأس جمعية الكويت الاقتصادية في حديث لوكالة فرانس برس «ان شاء الله سنوصل المرأة الى المجلس (الامة) في انتخابات 2007 (..) فقد اظهرت نتائج اكثر من استطلاع للرأي اجريناه ان حوالي 70 في المئة من الرجال والنساء مستعدون لانتخاب المرأة».

لكن طريق المرأة نحو تحقيق المساواة مع الرجل في دولة الكويت المحافظة ليس مفروشا بالورود، حيث ان المتشددين الاسلاميين عبروا عن عدم رضاهم.

فعندما وقفت مبارك تقسم اليمين تحت قبة البرلمان بدأ عدد من النواب الاسلاميين والقبليين بالصراخ والطرق على طاولاتهم استهجانا، لكن مبارك اكملت غير آبهة.

في الوقت نفسه، تتأخر مسيرة منح المرأة السعودية حقوقها الاساسية رغم تمنيات الملك الجديد عبدالله بن عبدالعزيز لها بـ«النجاح».

لكن هذه التمنيات التي عبر عنها لعدد من السيدات اللواتي شاركن في مؤتمر الحوار الوطني الخامس في المملكة في كانون الاول (ديسمبر) الماضي كانت مصحوبة بمطالبتهن بالصبر وطلب المكن.

وقد حرمت النساء السعوديات من المشاركة في الانتخابات البلدية في 2005، لكن يبدو ان بعضهن بدأ باختراق التهميش من خلال انتخابات مجالس المهن.

ففي تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، حققت سيدتا اعمال مفاجأة حين فازتا في انتخابات غرفة تجارة مدينة جدة على البحر الاحمر، في اول انتخابات يسمح فيها للمرأة بالترشح.

وشقت مهندسة سعودية طريقها في كانون الاول (ديسمبر) الماضي الى مجلس المهندسين لأول مرة في تاريخ المهنة في المملكة.

ورغم تأكيد وزير الاعلام اياد مدني امام حضور معظمه اجنبي في منتدى جدة الاقتصادي في شباط (فبراير) ان المرأة السعودية قادرة قانونيا على طلب رخصة قيادة السيارة، الا ان فتوى دينية تعود الى العام 1991 تفرض على المرأة البقاء في المقعد الخلفي.

وقالت الناشطة السعودية في حقوق المرأة هتون الفاسي في اشارة الى تصريحات رسمية مماثلة «هناك احساس ان القيادة (السعودية) تحاول التنصل من مسؤولياتها والقاءها على المجتمع».

وقالت الفاسي الاستاذة المحاضرة في جامعة الملك سعود «في السعودية، بما انه ليس في الحكم مشاركة شعبية فقرارات التغيير يجب ان تأتي من فوق».

واضافت «ما زلنا نطالب بمجلس اعلى للمرأة مرتبط بالملك مباشرة. جهاز كهذا يمكن ان يفيد البلد».

ويفرض على المرأة السعودية ارتداء الحجاب في الاماكن العامة ويحظر عليها السفر بدون موافقة ولي امرها.

ويبدو ان المرأة في الدول الخليجية الاخرى اكثر حظاً من نظيراتها السعوديات، فهي قادرة على التجول دون ارتداء الحجاب وبملابس غربية لو ارادت، كما انه من الطبيعي رؤية نساء محجبات وغير محجبات يقدن سيارات رياضية او يعملن في المصارف وغيرها من المهن التي يختلط فيها الجنسين. كما ان المرأة خليجية موجودة بشكل اكبر في المناصب الحكومية.

فالامارات العربية المتحدة عينت وزيرة ثانية في التغيير الحكومي الاخير في شباط (فبراير) لتنضم مريم الرومي كوزيرة الشؤون الاجتماعية الى زميلتها الشيخة لبنى القاسمي، المرأة الاولى التي اصبحت وزيرة في تاريخ الامارات، والتي تتولى حقيبة الاقتصاد.

وتحظى ثلاث سيدات بعضوية مجلس وزراء سلطنة عمان، وكانت آخرهن عينت في تشرين الاول (اكتوبر) 2004، بينما تحتفظ سيدتان بعضوية مجلس الشورى (النواب) المنتخب والذي يضم 83 عضوا.

اما قطر، فلديها وزيرة واحدة في حين ان نساء عديدات تم تعيينهن في مراكز رئيسية في الدولة الغنية بالغاز والتي لا يتجاوز عدد سكانها الاصليين 150 الف نسمة.

وفي البحرين، انضمت امرأة ثانية الى الحكومة في كانون الثاني (يناير) 2005، لكن المستقبل سيظهر ما اذا ستنجح النساء في دخول البرلمان من خلال انتخابات العام الحالي بعد فشلهن في انتخابات 2002، الاولى منذ حل مجلس النواب في 1975. (ا ف ب)

صورة من الارشيف للكابتن السعودية هنادي هندي في مقصورة قيادة احدى الطائرات في مطار الرياض

واشنطن تطلب من محكمة رفض دعوى تعذيب محتجزين سابقين

«هيومن رايتس ووتش» قلقة على المعتقلين لدى الـ«سي آي ايه» الذين لم تنشر اسماؤهم

■ واشنطن ـ رويترز ـ ا ف ب: طلبت وزارة العدل الامريكية من محكمة اتحادية رفض دعوى تطالب بتحمل وزير الدفاع دونالد رامسفيلد المسؤولية عن تعذيب محتجزين سابقين في العراق وافغانستان.

وفي اول رد ملموس على الدعوى التي رفعتها جماعتان حقوقيتان قالت وزارة العدل يوم الاثنين انه يتعين رفض الدعوى ضد رامسفيلد بناء على «الحصانة المطلقة» الممنوحة للمسؤولين الاتحاديين بموجب قانون عام 1988 بشأن الدعاوى المدنية.

وقالت في طلبها «يحظر هذا القانون رفع دعاوى ضد مسؤولين اتحاديين فيما يتعلق بممارسات قاموا بها في اطار وظائفهم باستثناء مزاعم انتهاكات الدستور او القوانين الاتحادية».

وقالت الحكومة ايضا ان المحكمة ليست لها ولاية فيما يتعلق بدعاوى التعويض عن اتهامات مزعومة للقانون الدولي. ورفع الاتحاد الامريكي للحريات المدنية وجماعة حقوق الانسان أولا (هيومان رايتس فرست) دعوى في اول اذار (مارس) 2005 نيابة عن تسعة رجال منهم خمسة عراقيين واربعة افغان قالوا انهم تعرضوا للتعذيب اثناء احتجازهم على ايدي القوات الامريكية. ولم تتم محاكمة اي من الرجال.

واطلق سراحهم جميعا. وتقوم الدعوى على اساس امر وقعه رامسفيلد في كانون الاول (ديسمبر) 2002 يسمح باتباع تقنيات جديدة عند استجواب المحتجزين في «الحرب على الارهاب» بما فيها جعلهم يتخذون «اوضاعا مؤلمة» والاستجواب لمدة 20 ساعة ونزع الملابس واستخدام الكلاب والحبس الانفرادي لفترات طويلة.

ويطالب المدعون بان تعلن المحكمة ممارسات رامسفيلد غير دستورية وانها تنطو